

Distr.: General  
27 January 2025  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الرابعة والعشرون

7-11 نيسان/أبريل 2025

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت\*

مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المنصفة

والمستدامة للجميع

### مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع

#### مذكرة من الأمانة العامة

يُشرف الأمانة العامة أن تحيل إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة الورقة التي أعدتها عضوتا اللجنة نجاة زروق وشريفة شريف، بالتعاون مع زميليهما عضوي اللجنة أوغستين فوسو ويوراي نيميتس.



## مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع

### موجز

يتعين أن تلبّي التنمية المنصفة والمستدامة أولويات وتوقعات واحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة، التي لا يزال الكثير منها متخلفاً عن ركب الدينامية العالمية التحوّلية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع بقاء أقل من ست سنوات حتى الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التقدم العالمي متخلف بشكل كبير ومتفاوت داخل البلدان وفيما بينها. فالكثير من الناس، لا سيما الأشخاص الأكثر ضعفاً، لا يستفيدون بما فيه الكفاية من الجهود الإنمائية ويتخلفون عن الركب.

ويوجه المؤلفون الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تترك الناس خلف الركب وتقوّض إمكاناتهم. ويجري النظر بتعمق في مسائل الحوكمة المنصفة، التي تشمل كلاً من سيادة القانون والتوزيع العادل للسلطة والمسؤوليات والثروات والموارد والفرص داخل المجتمع. وتقدّم مجموعة متنوعة من الممارسات الجيدة لتوضيح الكيفية التي يمكن بها تطبيق الحوكمة المنصفة في سياقات مختلفة لتحقيق نتائج إنمائية مستدامة.

ويشير المؤلفون إلى أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة تشكل مرجعاً أساسياً لجميع المؤسسات العامة وأن تفعيلها يمكن أن يدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة في أي سياق إنمائي. كما تم تسليط الضوء على الحاجة إلى إضفاء الطابع المحلي على الأهداف، بسبل منها تهيئة الحكومات دون الوطنية وتمكينها، نظراً لقربها من المجتمعات المحلية وفهمها الأعمق للاحتياجات والتطلعات على الصعيد المحلي، وبذل الجهود لتحسين استهداف المستفيدين، ومن خلال الرصد والتقييم المستمرين لفعالية السياسات والبرامج.

ويتطلب إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة إيجاد بيئة مواتية واتباع نهج كلي. ومن المفيد إعادة النظر في منهجية وأدوات التنفيذ لتحقيق التنمية المستدامة وربما تكييفها للتأكد من اتساق العمليات مع الأهداف والتعجيل بتحقيقها، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن مراعاة الآثار الطويلة الأجل على البيئة وعبر الأجيال بشكل أكثر انتظاماً في العديد من البلدان عند صياغة السياسات وتخصيص الموارد.

وترد استنتاجات وتوصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحوكمة المنصفة وتحقيق التنمية المستدامة للجميع لكي تنتظر فيها اللجنة.

## أولاً - معلومات أساسية

1 - يفصلنا أقل من ست سنوات عن الموعد النهائي المحدد لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبناء عالم يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومع ذلك، يشير تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2024 إلى وجود ركود مقلق في التقدم العالمي، حيث أن 17 في المائة فقط من الغايات المرتبطة بالأهداف تسير على الطريق الصحيح، على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى. ويبدو أن أحد أسباب هذا الوضع هو نقص الاهتمام بالشواغل المتصلة بالعدالة والإنصاف في العديد من الأماكن كما يتضح من التقدم غير المتكافئ داخل البلدان وفيما بينها، ولا يزال الكثير من الناس، وخاصة الفئات الضعيفة، متروكين خلف الركب في العديد من الجوانب المهمة.

2 - ويمكن رؤية عدم الإنصاف في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في المجال المالي، والثقافة، وحماية البيئة، والتنمية الإقليمية. كما أنه يظهر في سياق السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف بين الأجيال، ويتجلى في شكل فجوات رقمية، وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى السلطة والمناصب القيادية، واستمرار أوجه التفاوت في الثروة والدخل، وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والتدريب، وأمن حيازة الأراضي وحقوق الملكية.

3 - وحتى قبل اعتماد خطة عام 2030، كانت هذه القضايا موضوع خطاب عام بانتظام، وقد أُشير إليها في الصكوك الدولية والأنظمة والسياسات والاستراتيجيات والترتيبات المؤسسية وخرائط الطريق، وخصّصت لها الموارد على المستويات الدولية والوطنية ودون الوطنية لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف المتفق عليها. وعلى الرغم من الاعتراف العام بهذه التحديات العديدة، فإن أثر الإجراءات على أرض الواقع لم يكن كافياً. وكان لندرة التمويل دور رئيسي في الوقت الذي تأثر فيه التقدم أيضاً، ولا يزال يتأثر، بشكل خطير، بالنزاعات والأزمات المتعددة، إلى جانب أوجه القصور في سيادة القانون والتوزيع العادل للسلطة والمسؤوليات والثروات والموارد والفرص داخل المجتمع.

4 - ومع ذلك، هناك مسألة أخرى بالغة الأهمية تؤثر على هذه الاختلالات وتتأثر بها في آن واحد، وهي مسألة الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع بشكل منصف، وهي موضوع هذه الورقة. ولطالما أكدت اللجنة أن المبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة، التي وضعتها اللجنة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2018، تشكل مرجعاً أساسياً لجميع المؤسسات العامة وأن تفعيلها يمكن أن يدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة في أي سياق إنمائي.

5 - واستناداً إلى المبادئ، تركز الورقة على الحلول الممكنة مع أمثلة على الممارسات الجيدة في مجموعة من المجالات السياسية التي قد تكون مصدر إلهام للبلدان في جهودها لبناء حوكمة فعالة وملبية للاحتياجات سعياً إلى تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع.

## ثانياً - تحليل وفهم التنمية المنصفة والمستدامة

6 - يتعين أن تلبى التنمية المنصفة والمستدامة أولويات وتوقعات واحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة (التي غالباً ما يتم تجاهلها سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو بيئياً)، وذلك من خلال مبادرات ونهج وسياسات ومشاريع وبرامج مبتكرة تحدّ من الفقر، وتُحسّن الصحة والرفاهية، وتزيل غير ذلك من أوجه التفاوت، مع خلق مجتمعات آمنة ونظيفة وصحية وحيوية ومتنوعة، وتوفّر الفرص للجميع. فالمجتمعات

العادلة والمنصفة تحترم حقوق الإنسان ولا تترك أحدًا خلف الركب، تماشيًا مع خطة عام 2030، بما يضمن حصول الجميع على ما يكفي من الغذاء وتَمَتُّعهم بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم الجيد<sup>(1)</sup>. ولا بد من تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها<sup>(2)</sup>.

#### الإنصاف مقابل المساواة

7 - تجدر الإشارة إلى أن مصطلحي "الإنصاف" و "المساواة" يُستخدمان أحيانًا باعتبارهما مترادفين وقد يكون من الصعب التمييز بينهما. ومع ذلك، فإن "الإنصاف" و "المساواة" ليسا مترادفين. فالمساواة تنطوي على تزويد الجميع بنفس الموارد أو الفرص، بينما يأخذ الإنصاف في الاعتبار الظروف المختلفة التي يواجهها الأشخاص ويكيف الموارد أو الفرص مع الاحتياجات الخاصة لكل فرد بهدف تحقيق نتائج أكثر عدلاً وإنصافاً. والإنصاف هو نهج بالغ الأهمية لمعالجة الاختلالات النظامية، مع الاعتراف بأنه ليس كل شخص ينطلق من المكان نفسه أو يتمتع بنفس الفرص والتسهيلات لتحقيق إمكاناته. ويُعرّف الإنصاف الاقتصادي بأنه التوزيع العادل للثروة الاقتصادية والضرائب والموارد والأصول في المجتمع. وتذهب العدالة خطوة أبعد من ذلك، حيث تهدف إلى إصلاح النظم التي تتسبب في أوجه عدم المساواة بطريقة تضمن الوصول المستدام والمنصف للجميع، بما في ذلك الأجيال القادمة، من خلال معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة. وترتكز هذه الورقة على تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة.

8 - وفي مجال الرعاية الصحية والتعليم، على سبيل المثال، يكون الفرق بين المساواة والإنصاف واضحًا للعيان وموثقًا بشكل جيد، وهو ما يمكن أن يكون مفيدًا جدًا لرسم سياسات عامة ملموسة. وعلى الرغم من بعض الوعود السياسية، لا يمكن أن تتحقق المساواة في الرعاية الصحية وفي التعليم لسبب بسيط وهو أن حالة الرعاية الصحية والحالة التعليمية للشخص تعتمد على العديد من العوامل الداخلية والخارجية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليمية على قدم المساواة لأن هذه الخدمات غير ملموسة، ويعني ذلك أن جودتها يمكن أن تتباين من مقدم خدمة إلى آخر ومن موقع إلى آخر. وتعتمد جودة الخدمة في كثير من الحالات أيضًا على قدرة المستهلك على استخدام الخدمة. ونتيجة لذلك، فإن الهدف الواقعي الوحيد هو السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في تقديم الخدمات العامة بشكل منصف مع ما يترتب على ذلك من عواقب على توفير الرعاية الصحية والتعليم.

9 - والغاية 3-8، على سبيل المثال، تقدم استجابة مباشرة لكيفية تحقيق الإنصاف في تقديم الرعاية الصحية من خلال السعي إلى "تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة". وحتى يومنا هذا، لم يتمكن سوى عدد قليل من البلدان من بناء نظم رعاية صحية تعكس بشكل كافٍ هذا المطلب المتمثل في الوصول الشامل. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان الغنية بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف المثالي، وذلك ببساطة لأن نظم الرعاية الصحية فيها تخدم الأغنياء وتدر الأرباح على الشركات الخاصة بدلاً من تغطية غالبية السكان بالرعاية الصحية الشاملة. وهذا أمر مؤسف لأن هذه البلدان لا تحتاج في الواقع إلى بذل الكثير من الجهد لتوفير

(1) انظر أيضًا، حملة "حان وقت العمل" التي أطلقتها الأمم المتحدة.

(2) تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك (A/42/427، المرفق).

الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحية - بل تحتاج فقط إلى إصلاح نظم الرعاية الصحية الخاصة بها، والتحول من الانتقائية إلى الشمولية. وباسم التضامن، يتعين على الأغنياء والأصحاء المساهمة في رعاية الفقراء والمرضى، على أن يتمتع الجميع بالحد الأدنى من معايير الرعاية المحددة مسبقاً.

10 - ومع ذلك، فحتى الوصول الشامل يحتاج إلى إدارة، ولا يمكن تغطية جميع الاحتياجات المتصورة تلقائياً، وذلك لأسباب طبية واقتصادية على حد سواء. وتواجه البلدان النامية أكبر التحديات على مسار تحقيق الرعاية الصحية الشاملة، حيث أن توفيرها ليس رخيصاً ويتطلب حداً أدنى من الموارد، وهو ما يمكن الحصول عليه من خلال الجمع المناسب بين التمويل العام والتمويل الخاص. وقدرات توليد الإيرادات في معظم البلدان النامية لا تسمح ببساطة بتخصيص موارد كافية لتغطية جميع السكان، ولا حتى بالحد الأدنى من نظم الرعاية الصحية الشاملة. وفي مثل هذه الحالات، قد تكون المساعدة الأجنبية ضرورية ويتعين تقديمها بشكل فعال.

11 - وتقدم الغاية 4-1 رداً بشأن كيفية تحقيق التعليم المنصف من خلال السعي إلى "ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030". وبالمقارنة مع تحقيق هدف الرعاية الصحية المنصفة، فإن العالم أقرب بكثير إلى تحقيق هدف التعليم المنصف، خاصة إذا كان التركيز على التعليم الابتدائي. وفي البلدان النامية، تشغل المدارس الحكومية في معظم الحالات أفضل المباني من حيث الصيانة، حتى في المستوطنات الريفية، ويحصل العديد من الأطفال على فرص التعلم والازدهار.

12 - وعلاوة على ذلك، يتم عموماً تطبيق المناهج الدراسية الوطنية التي تهدف إلى ضمان حصول الجميع على الحد الأدنى من التعليم. ومع ذلك، لا تزال المشكلة الحرجة المتمثلة في الافتقار إلى الشمولية قائمة وغالباً ما لا يتم معالجتها بشكل جيد. وهناك العديد من الأسباب التي تجعل الأطفال والشباب مستبعدين من إمكانية الحصول على التعليم النظامي، وهي أسباب معروفة جيداً ولا بد أن تقوم البلدان بمعالجتها. والشمولية ليست "واجباً" اجتماعياً أو "واجباً" يتعلق بالرعاية الاجتماعية فحسب، بل هي أيضاً أمر منطقي من الناحية الاقتصادية. ففي عام 2024، حلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لأول مرة التكلفة الاقتصادية والمجتمعية لحالات نقص التعليم، وقدرت التكلفة العالمية لظاهرة ترك الدراسة والافتقار إلى التعليم بمبلغ 10 000 بلايين دولار سنوياً<sup>(3)</sup>.

*التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب*

13 - تتمحور خطة عام 2030 حول حقوق الإنسان، وتتصور عالماً يسوده العدل والإنصاف والشمول الاجتماعي تُلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفاً. وفي مثل هذا العالم يحترم الجميع حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة، وتسوده الكرامة والمساواة وعدم التمييز. ويقبل الناس اختلافاتهم (مثل اختلاف العرق والجنس والثقافة) ويحترمونها، وتتاح لهم فرص متكافئة لتحقيق كامل إمكاناتهم والمساهمة في تحقيق الازدهار والرفاهية للجميع.

(3) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *The Price of Inaction: The Global Private, Fiscal and Social Costs of Children and Youth Not Learning* (Paris, 2024)

14 - ويشكل عدم ترك أي شخص خلف الركب وعداً أساسياً في خطة عام 2030. وهو يمثل التزاماً عالمياً بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة والضعف التي تترك الناس خلف الركب وتقوض إمكاناتهم. وفي ميثاق المستقبل، تُسَلِّم الدول الأعضاء بأن "التمتية المستدامة بأبعادها الثلاثة هي هدف مركزي في حد ذاتها وأن تحقيقها على نحو لا يتخلف فيه أحد عن الركب كان وسيظل دائماً هدفاً مركزيًا لتعددية الأطراف". وقد وعدت باتخاذ إجراءات جريئة وطموحة ومعالجة وعادلة وتحولية لتنفيذ خطة عام 2030، وتحقيق أهداف التمتية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

15 - ويستلزم مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، لضمان تَمَكُّن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم بكرامة وعلى قدم المساواة، أن تراعي السياسات العامة احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأفقر والأشد ضعفاً وتلك التي تتعرض للتمييز. ويقتضي هذا المبدأ أيضاً مكافحة التمييز وتزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ومكافحة أسبابها الجذرية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الناس عن الركب هو استمرار التمييز بأشكاله المتعددة، بما في ذلك التمييز الجنساني، مما يؤدي إلى تهميش أفراد وأسر ومجتمعات بأكملها. وينص مبدأ عدم التمييز على أنه من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها للجميع، يجب توفير الخدمات العامة على أساس المساواة بين الجميع، دونما أي نوع من التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر. وإجراء مراجعة واسعة النطاق للقوانين والسياسات لتحديد ما يعترضها من تحيز تمييزي، سواء كان متعمداً أو عرضياً، هو مفتاح الإجراءات التحولية بشأن تعهد عدم ترك أحد خلف الركب.

16 - وقد برز تعزيز الإنصاف الاجتماعي كاستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على المستوى الوطني، لا سيما في مجالات مثل المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التمتية المستدامة. فضمان حصول الجميع على فرصة متساوية للانخراط بالكامل في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع هو هدف المساواة الاجتماعية. ويستلزم ذلك ضمان توزيع السلع والمنافع العامة على نحو منصف، فضلاً عن ضمان إمكانية الحصول على الحقوق والخدمات والحماية. ويشجع ذلك العدالة والإنصاف في وضع السياسات العامة وتنفيذها والإشراف عليها.

17 - ومن أجل تحقيق التمتية المنصفة والمستدامة، لا بد من تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال منظور عدم ترك أي أحد خلف الركب. والتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والاستدامة البيئية كلها أمور يعززها الإنصاف الاجتماعي. ومن خلال ضمان حصول الجميع على الخدمات والفرص الأساسية على قدم المساواة، يمكن بناء وترسيخ مجتمع أكثر إنصافاً وازدهاراً للجميع.

#### ربط التمتية المنصفة بأهداف التمتية المستدامة

18 - تقدم أهداف التمتية المستدامة السبعة عشر مخططاً شاملاً لمستقبل يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب. وترتبط هذه الأهداف ببناء مجتمعات منصفة وشاملة للجميع، وتتناول قضايا مثل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وفيما يلي لمحة عامة عن سبل تحقيق التمتية المنصفة والمستدامة فيما يتعلق بأهداف مختارة.

التدابير المقترحة	هدف التنمية المستدامة
يمكن القضاء على الفقر من خلال معالجة أوجه عدم المساواة المنهجية ومنح الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً إمكانية الوصول إلى الفرص والموارد.	1 (القضاء على الفقر)
لا بد من معالجة أوجه عدم الإنصاف في الصحة بين مختلف الفئات السكانية والمناطق الجغرافية وضمان إمكانية الوصول العادل إلى خدمات الرعاية الصحية.	3 (الصحة الجيدة والرفاهية)
يتعين أن يحصل الجميع على فرص متساوية في الحصول على التعليم والتدريب، بغض النظر عن نوع الجنس والخلفية الاجتماعية - الاقتصادية والجوانب الأخرى.	4 (التعليم الجيد)
يتعين القضاء على الممارسات الضارة والعنف والتمييز على أساس نوع الجنس، وضمان المساواة في الحصول على الفرص والتعليم والرعاية الصحية والأدوار القيادية للنساء والفتيات.	5 (المساواة بين الجنسين)
لا بد أن يستفيد الجميع من النمو الاقتصادي، ولا سيما الفئات الضعيفة، ويتعين أن تتوفر الأجور العادلة وفرص العمل المناسبة للجميع.	8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)
يتعين ضمان تكافؤ الفرص والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك الفقراء والنساء والشباب وكبار السن والمهاجرون والأقليات العرقية والأشخاص ذوو الإعاقة.	10 (الحد من انعدام المساواة)
يتعين إنشاء مناطق حضرية سهّل الوصول إليها وشاملة للجميع لضمان حصول الفئات الضعيفة، مثل النساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والفقراء، على فرص متساوية في الحصول على الخدمات العامة والإسكان والنقل.	11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة)
لا بد من تمتّع الجميع، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة، بإمكانية الوصول إلى العدالة والمؤسسات العادلة على نحو منصف.	16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)
لكي تحصل جميع البلدان على الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الأهمية بمكان أن تعمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية معاً لسد الثغرات المتعلقة بالموارد المالية والتكنولوجية وموارد بناء القدرات.	17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)

### ثالثاً - الحاجة إلى الحوكمة المنصفة لتحقيق التنمية المستدامة

19 - في عام 2015، اعتمد المجتمع الدولي خطة عام 2030 التي تضم 17 هدفاً و 169 غاية، واتفق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سنديا لحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وهذه الرغبة في فعل وإنجاز الكثير في نفس الوقت قد تأتي على حساب عدم تحقيق أي شيء على الإطلاق في نهاية المطاف.

20 - ويُلقى اللوم على الأزمات المتعددة ونقص الموارد والإصلاحات في الكثير من حالات التأخير في التنفيذ والأخذ بزمام الأمور، ولم يتضح بعدُ الأثر الإيجابي للجهود المبذولة على الأشخاص المعنيين وأولئك الذين هم في أمس الحاجة. وفي السياق العالمي اليوم الذي يشهد تحديات وأزمات متعددة، ربما حان الوقت لتغيير مسارنا، وذلك من خلال مراجعة الحوكمة، وكذلك الأولويات والأهداف المحددة. ولا بد أيضاً من إعادة النظر في تدابير وأدوات التنفيذ لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة وربما تكيف تلك التدابير والأدوات.

21 - وفيما يتعلق برسم السياسات واتساقها (على الصعيد العالمي والأقليمي والرأسي)، فإن التخطيط والميزة وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب والرصد والتقييم والإبلاغ، كلها أمورٌ تحتاج إلى إعادة النظر فيها للتأكد من أن العمليات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وتُعجّل بتحقيقها.

22 - ولا بد من مراعاة الآثار الطويلة الأجل على البيئة وعبر الأجيال عند صياغة السياسات وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، من المهم أيضاً التذكير بالجوء المنهجي إلى الاقتراض الطويل الأجل لمشاريع لا تلي احتياجات السكان وأولوياتهم، بل سيكون لها تأثير سلبي على الأجيال القادمة.

23 - وهناك حاجة إلى تنظيم وضبط نظام الاقتراض في البلدان النامية بحيث لا تكون الإجراءات ذات الصلة على حساب الأجيال القادمة. ويتمشى ذلك مع مبدأ الإنصاف بين الأجيال الذي ينص على أنه من أجل تعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة للجميع، يتعين أن تبني المؤسسات أعمالاً إدارية تكفل التوازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للجيل الحالي والاحتياجات الأطول أجلاً للأجيال المقبلة.

24 - والحوكمة المنصفة مطلوبة، وهي تشير إلى كل من سيادة القانون والتوزيع العادل للسلطة بين مختلف مستويات الحكومة، والتوزيع العادل للثروات والموارد والفرص داخل المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على الحد من أقصى أشكال عدم المساواة. ولا بد أن تركز الحوكمة المنصفة على ما لا يقل عن ثلاثة مستويات من العمل، هي: (أ) إشراك المجتمعات المحلية وأخذها بزمام الأمور؛ (ب) بناء الدخل والثروة؛ (ج) الرفاهية للجميع. وينبغي التركيز هنا على القطاعات والمجالات الرئيسية، مثل التعليم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة) والصحة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) والعمل اللائق (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة). وبالإضافة إلى معالجة عدم الإنصاف على المستوى الوطني، فإن الحوكمة المنصفة تنطوي أيضاً على إجراء إصلاحات في النظام السياسي والاقتصادي المتعدد الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة<sup>(4)</sup>.

25 - والتنمية المنصفة والمستدامة للجميع هي السمة المميزة للحوكمة الفعالة. فعادة ما تكون المجتمعات الأكثر إنصافاً أفضل من حيث الحوكمة، وتحقق نتائج أفضل في هذا المجال تشمل ارتفاع مستويات الثقة

Frank Biermann and others, "Integrating governance into the Sustainable Development Goals", Policy (4) Brief, No. 3 (Tokyo, United Nations University, 2014).



في الحكومة، وزيادة قوة المؤسسات، والاستقرار السياسي. وبالتالي، فإن التنمية المنصفة والمستدامة ليست مجرد هدف مثالي، بل يتعين أن تصبح هدفاً عملياً لأي بلد يسعى إلى تحسين الحوكمة.

#### جاهزية الحكومات دون الوطنية وتمكينها باعتبارها جهات معنية رئيسية

26 - يبرز سؤال بشأن أفضل السبل الكفيلة بتوزيع المسؤوليات وسلطات صنع القرار بين مختلف مستويات الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية التي ينبغي إشراكها في تنفيذ الإجراءات التحويلية الرئيسية، وأيضاً توقيت ذلك وكيفيته. وهنا يكتسب مبدأ الولاية الاحتياطية أهمية خاصة. فهذا المبدأ ينص على أنه من أجل تعزيز حكومة تلبى احتياجات وتطلعات جميع الناس، ينبغي ألا تؤدي السلطات المركزية سوى المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على المستوى المتوسط أو المستوى المحلي.

27 - وقد واجه التنفيذ البطيء لأهداف التنمية المستدامة انتقادات، مما أظهر جملة أمور منها أن الجهود المحدودة التي تبذلها الحكومات والاعتماد على الاستراتيجيات التي تبدأ من القمة وتنتهي بالقاعدة وحدها لا تكفي لمعالجة التحديات العالمية الملحة. وحتى الآن، لا يزال يتم رسم معظم السياسات والقرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيت في هذه السياسات والقرارات وتمويلها وتنفيذها من قبل الحكومات المركزية. وعلى هذا المستوى أيضاً يتم تحديد الموارد والوسائل وتوزيعها وتخصيصها. غير أن الحوكمة المنصفة ترمي إلى تحقيق الأهداف باستخدام نهج متعدد المستويات وتعاوني يشمل المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويساهم كل مستوى من مستويات الحوكمة في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بكل هدف منها بطريقة فريدة ومميزة. ولا بد من إضفاء الطابع المحلي على الأهداف بطريقة تشجع الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية على العمل معاً وإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة.

28 - وبالتالي، تتطلب الحوكمة المنصفة اتباع نهج كلي ومشاركة واسعة النطاق من جميع الجهات صاحبة المصلحة وتعاوناً فيما بينها، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويتمشى ذلك مع مبدأ التعاون الذي ينص على أنه من أجل معالجة المشاكل موضع الاهتمام المشترك، ينبغي للمؤسسات على جميع المستويات الحكومية وفي جميع القطاعات أن تعمل معاً وبالإشتراك مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير. كما يتمشى ذلك مع مبدأ المشاركة الذي ينص على أنه لكي تكون الدولة فعالة، ينبغي أن تشارك جميع الفئات السياسية الهامة مشاركة فاعلة في المسائل التي تمسها مباشرة وأن تتاح لها الفرصة للتأثير في السياسات.

29 - ويتطلب ذلك تهيئة بيئة مواتية لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في برامج بناء الجاهزية والتمكين التي تستهدف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستوى دون الوطني (السياسيون والقوى العاملة والمجتمعات المحلية) لتمكينها من أداء دورها "كجهات تُغيّر قواعد اللعبة" يمكنها تنشيط التنمية المستدامة المنصفة وتعزيزها.

#### تحسين استهداف السياسات لاحتياجات المستفيدين

30 - تتمثل إحدى نقاط الضعف في السياسات العامة والاستراتيجيات التي تضعها الحكومات الوطنية أو دون الوطنية، لا سيما في البلدان النامية، في أنها لا تأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ الاحتياجات الفعلية

للمستفيدين منها وأولوياتهم وتوقعاتهم، مما يعطي في كثير من الأحيان انطباعاً بأن حلاً واحداً يناسب الجميع، مما يؤدي إلى احتمال فقدان الثقة في المؤسسات العامة، وعدم كفاية الموارد المخصصة، وانعدام الأثر. ولا بد من بذل الجهود لتحسين استهداف المستفيدين من خلال وضع سياسات عامة منصفة وتخصيص الموارد. ويمكن اتخاذ التدابير المختارة التالية في هذا الصدد.

(أ) إيلاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً واستهدافها: ينبغي وضع سياسات ومشاريع، من قبيل عيادات صحية متنقلة أو مبادرات للعمالة الريفية، تركز على الفئات السكانية والمجتمعات المحلية النائية والريفية وتلك التي يصعب الوصول إليها. ويمكن أن تكون التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة وشبكات الأمان الاجتماعي أدوات هامة لاستهداف المستفيدين من خلال السياسات العامة وتخصيص الموارد.

(ب) اتباع نهج قائمة على المجتمعات المحلية: ينبغي تمكين جميع المجتمعات المحلية لتكون قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار من أجل صياغة سياسات وتقديم خدمات ملبية للاحتياجات وشاملة للجميع، ويتعين أن تكون هذه السياسات والخدمات ذات طابع لامركزي لتتمكن من تلبية الأولويات والاحتياجات المحلية بشكل أفضل. وتشكل الميزنة التشاركية والميزانيات المعروضة على المواطنين والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية منهجيات هامة للتعاون مع المجتمعات المحلية وإشراكها في تقييم الاحتياجات، ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط، وتخصيص الموارد، والتنفيذ، فضلاً عن عمليات وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ.

(ج) وضع سياسات شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية: يتعين أن تعالج السياسات أوجه التفاوت بين الجنسين (مثل تنمية مهارات النساء) وتلبية احتياجات الفئات المهمشة لإدماجها في المجتمع والاقتصاد (مثل التعليم المدعوم للأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان الريف). وتمكين الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً هو أفضل طريقة لجعلها فاعلة على المسار المؤدي إلى تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة وبناء العالم الذي نريده. ويتطلب ذلك تهيئة بيئة مواتية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها استناداً إلى إرادة سياسية قوية على جميع المستويات الحكومية، فضلاً عن التزام جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، على أن يقترن ذلك بتخصيص الموارد بشكل منصف وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تستهدف الفئات الضعيفة.

(د) اتخاذ القرارات بناء على البيانات والأدلة: يتعين استخدام البيانات والأدلة لصياغة سياسات عامة مستنيرة، مع إجراء تقييم للاحتياجات من أجل تدخلات ذات أهداف محددة بصورة أدق، وتحديد الثغرات من حيث إمكانية الوصول إلى الفرص أو مدى انتشار الحواجز التي تستبعد الفئات الأكثر تعلقاً عن الركب.

(هـ) التكنولوجيا الجديدة والمنصات الرقمية: يمكن استخدام التكنولوجيات الجديدة والمنصات الرقمية لتتبع المستفيدين بشكل أفضل، وتقليل الفساد إلى أدنى حد، وضمان الشفافية فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

(و) التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين: التنسيق بين المؤسسات وأصحاب المصلحة المتعددين مطلوب لدعم خطة عام 2030 الطموحة. ويتعين إشراك المواطنين وتنسيق جهودهم

وتوحيدها مع الجهود التي تبذلها الحكومة على المستويين الوطني ودون الوطني، الأمر الذي يمكن أن يساعد في الوقوف على التحديات والتصدي لها، وتحديد الأولويات، وتوفير الفرص لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

(ز) التعاون المشترك بين القطاعات والشراكات بين القطاعين العام والخاص: ينبغي أن تعمل مختلف القطاعات، مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، معاً لمعالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والضعف والتهميش. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مفيدة في تعظيم الأثر من خلال تجميع الموارد وصياغة مشاريع مبتكرة.

#### رصد وتقييم السياسات والبرامج

31 - من المهم رصد فعالية السياسات والبرامج وتقييمها باستمرار وقياس أثرها، مع تكيف وتعديل المسار في حالة ظهور نتائج غير مرغوب فيها.

32 - وتمثل الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية طريقتين لتتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي. وقد تطورت الاستعراضات، باعتبارها أداة فعالة لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030، لتصبح أدوات لتوجيه التخطيط الاستراتيجي والتمويل والأنشطة من منظور أهداف التنمية المستدامة، ويزيد عدد الحكومات الوطنية والمحلية في جميع أنحاء العالم التي تضطلع بهذه الاستعراضات. وقد تغيرت الاستعراضات بشكل كبير حيث أصبح من الممكن الوصول إلى المزيد من البيانات في العديد من البلدان والمدن واستخدامها في تحليل إحصائي أكثر دقة، مع عرض النتائج بطرق يسهل فهمها. ونتيجة لذلك، أصبحت الاستعراضات الطوعية بمثابة معايير ملموسة واستعراض للأقران وفرص للتعلم والتمكين.

33 - والأساليب المبتكرة واستخدام البيانات المجمعة والجزئية سمحت لبعض البلدان والحكومات دون الوطنية برصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مَر الزمن بطريقة شفافة ومتسقة. كما أنها سهّلت تقييم التقدم المحرز في المبادرات الرامية إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب وتحديد أوجه التفاوت في الإنجاز على المستويين الوطني ودون الوطني. وتوليد الأدلة يضع خط أساس للرصد والتقييم ويمكن أن يعزز المناقشات السياسية بشأن ما يصلح وما لا يصلح، مما يؤدي إلى تعديلات وتوصيات.

### رابعاً - أمثلة على الممارسات الجيدة في تعزيز الحوكمة المنصفة

34 - توضح الممارسات الجيدة المختارة التالية كيفية التي يمكن بها تطبيق الحوكمة المنصفة في سياقات مختلفة مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إنمائية منصفة ومستدامة<sup>(5)</sup>.

#### فرض الضرائب التصاعديّة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بوتان

35 - يمثل قانون الضريبة العقارية لعام 2022 في بوتان خطوة مهمة نحو معالجة عدم المساواة المتزايدة في الثروة وتجذب الضريبة. ويستحدث هذا التشريع مفهوم الضرائب على الثروة، بدلاً من الضرائب على

(5) انظر أيضاً: الفائزون بجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، والاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية، التي تحتوي على قصص نجاح يمكن أن تكون مصادر مفيدة لتوجيه والهام البلدان ومؤسساتها العامة.

الأراضي فقط، في محاولة لمعالجة وتقليل أوجه عدم المساواة في الثروة وتحقيق هدف القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، يمكن تخصيص إيرادات ضريبية أعلى لتمويل الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يساهم في تحسين الصحة والرفاهية والتعليم الجيد.

36 - ويعمل النظام الضريبي القائم على القيمة في بوتان على النهوض بتنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال فرض الضرائب على الأراضي على أساس قيمتها بدلاً من حجمها، يشجع النظام على استخدام الأراضي بشكل أكثر كفاءة، مما يعزز تنمية مجتمعات ومدن مستدامة. وعلاوة على ذلك، من خلال تحديد ضرائب الممتلكات على أساس القيمة السوقية، فإنه يخلق نظاماً ضريبياً أكثر عدلاً، مما يعزز إنصاف المؤسسات العامة في البلاد. وبالإضافة إلى الحد من أوجه عدم المساواة، فإن ذلك يعزز أيضاً السلام والاستقرار.

#### برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا

37 - برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا هو برنامج رائد يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي للأسر المستهدفة في المناطق الحضرية والريفية. وهو برنامج تنفذه حكومة إثيوبيا، بدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والمفوضية الأوروبية، والوزارة الكندية للشؤون العالمية، وجهات أخرى. وبالتعاون مع الحكومات دون الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين، يقدم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية مساعدات منتظمة يمكن التنبؤ بها للمحتاجين، إما من خلال المساعدات الغذائية أو التحويلات النقدية. ومع ذلك، لا يحدث هذا إلا عندما يشارك المستفيدون في مشاريع التنمية المجتمعية في المقابل. وتشمل هذه المشاريع إعادة إنشاء الطرق، والحفاظ على البيئة، وإعادة التشجير. وقد نجح برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في تعظيم أثر برامج المساعدات الغذائية والتحويلات النقدية للمحتاجين مع إتاحة الفرصة لهم للاستفادة من المشاريع الكثيفة العمالة التي تعود بالنفع على بلدهم.

38 - وقد نجح البرنامج في تعزيز القدرة على التكيف والمرونة لأنه سمح للمجتمعات المحلية بالاستجابة للتغيرات في الحالة المتصلة بأمنها الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، أفسح أيضاً مجالاً أكبر لتكثيف التعاون وتوسيع نطاق الشراكات مع الأطراف المعنية الوطنية الرئيسية والجهات الشريكة الدولية، إذ كانت بمثابة الركيزة الأساسية لبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية. وقد ساعدت هذه الشراكات في استخدام التكنولوجيا والبنى التحتية والخبرات بكفاءة لتحسين الوفورات في التكاليف، وتقديم تحويلات كافية وسريعة، والحد من الاحتيال والهدر<sup>(6)</sup>.

#### التحويلات النقدية المشروطة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر<sup>(7)</sup>

39 - في مصر، تم تصميم نظام الحماية الاجتماعية الذي بدأ في عام 2015، لمساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال في سن الدراسة وأشخاص كبار في السن وأشخاص ذوي إعاقة، خاصة في صعيد مصر. وبرنامج "تكافل وكرامة"، هو برنامج حماية اجتماعية يوفر الدعم في مجال الدخل

REACH Project, "Ethiopia's productive safety net programme: addressing food insecurity with food (6) and cash transfers", 21 February 2019

(7) مي عمرو عبد الحافظ، وشيما عادل هيكل، وسارة محرم، "الرصد والتقييم المجتمعي: دراسة حالة من برنامج تكافل وكرامة"، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2019.

للأسر المستهدفة في محاولة للحد من الفقر، وتشجيع التعليم، وتحسين التغذية وفرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

40 - وبرنامج "تكافل" هو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة ويستهدف الأسر التي لديها أطفال حتى سن 18 عامًا. ويقدم تحويلًا شهريًا بشرط أن يداوم الأطفال في المدرسة بنسبة 80 في المائة على الأقل من الوقت وأن تخضع الأمهات والأطفال الصغار لفحوصات طبية منتظمة. وتبلغ نسبة النساء الملتحقات بهذا البرنامج حوالي 88 في المائة<sup>(8)</sup>. وبرنامج "كرامة" هو برنامج للتحويلات النقدية غير المشروطة يهدف إلى الإدماج الاجتماعي، ويستهدف كبار السن من الفقراء (فوق 65 عامًا) والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والأمراض، والأيتام. ويتم تقييم الأهلية للاستفادة من برنامج "كرامة" من خلال نموذج الإعاقة الذي تم تطويره ليس فقط على أساس طبي، بل أيضًا على أساس نموذج النهج القائم على حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الفقراء لا يستفيدون من البرنامج، إذ لا يتلقَى تحويلات برنامج "تكافل" سوى 20 في المائة من الأسر المعيشية في الخمس الأفقر من السكان. وسبب ذلك هو أن أفقر المواطنين لا يعرفون كيفية تقديم طلبات الاستفادة من البرنامج<sup>(9)</sup>.

41 - وينبغي رصد كلا البرنامجين وتقييمهما بشكل متزايد لضمان تحسينهما باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين التواصل مع المجتمعات المحلية من خلال القيادات المجتمعية للتأكد من أن الفئات الضعيفة تعرف كيفية تقديم الطلبات وتعي شروطها. ويُمنح الدعم النقدي لما مجموعه 5,2 ملايين أسرة من الفئات الضعيفة، أي ما يقرب من 22 مليون مواطن<sup>(10)</sup>.

#### برنامج "بروسبيرا" (Prospera) للتنمية البشرية في المكسيك

42 - برنامج "بروسبيرا" (Prospera، المعروف سابقًا باسم Progresa/Oportunidades) للتنمية البشرية هو برنامج مشروط يقدم تحويلات نقدية للأسر الفقيرة بشرط قيامها بزيارة العيادات الأسرية بانتظام والتحاق أطفالها بالمدارس بشكل منتظم. ويُعدّ هذا الشرط للحصول على المساعدات المالية أحد الأساليب الحديثة التي تعقد الجهات المانحة والأوساط المعنية بالتنمية على نطاق واسع أنها فعالة في الحد من الفقر بشكل مستدام. ويهدف البرنامج إلى تحسين رفاهية الفئات السكانية التي تعاني من الفقر، من خلال ضمان حصول أفراد الأسر المستفيدة على مستويات كافية من التغذية والرعاية الصحية، مع الاستفادة من المعارف والقدرات المكتسبة من خلال التعليم الأساسي الملانم<sup>(11)</sup>.

43 - ويؤثر برنامج "بروسبيرا" على تغذية الأطفال من خلال عدة مسارات، هي: التحويلات النقدية التي يمكن استخدامها جزئيًا لتحسين التغذية؛ والمكملات الغذائية التي تُعطى لجميع الأطفال المشاركين الذين تقل

(8) البنك الدولي، "قصة برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية"، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

(9) Hagar Eldidi and others, *Impact Evaluation Study for Egypt's Takaful and Karama Cash Transfer Programme: Part 2 – Qualitative Report*, MENA RP Working Paper, No. 15 (Washington, D.C. and Cairo, International Food Policy Research Institute, 2018).

(10) بوابة الأهرام، "إضافة 50 000 أسرة جديدة إلى برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة"، 14 آب/أغسطس 2024.

(11) Laura G. Dávila Lárraga, *How Does Prospera Work? Best Practices in the Implementation of Conditional Cash Transfer Programmes in Latin America and the Caribbean* (Inter-American Development Bank 2016).

أعمارهم عن عامين، والأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين و 5 أعوام ممن تظهر عليهم علامات سوء التغذية؛ ورصد النمو، الذي يقدم ملاحظات للآباء والأمهات؛ وغيرها من التدابير الوقائية، بما في ذلك المشاركة المطلوبة في اجتماعات منتظمة يتم فيها تدريب معلومات حيوية عن النظافة والتغذية. كما تُقدّم مدفوعات مدرسية كل شهرين للأسر التي تحصل على التحويلات النقدية. بالإضافة إلى ذلك، تتلقّى الأسر تحويلات نقدية للوازم المدرسية والإعانات الغذائية، بشرط حصول أطفالها على رعاية صحية عامة منتظمة. وتُوفّر المدفوعات من خلال بطاقة مصرفية، من الحكومة الفيدرالية مباشرة وليس من خلال وسطاء، مما يقلل من فرص الفساد، كما تُعلم الأمهات طريقة وأماكن صرف مدفوعاتهم.

#### *الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شبكة الصحة في ليسوتو*

44 - ركزت ليسوتو، وهي بلد صغير في الجنوب الأفريقي يبلغ عدد سكانه مليوني نسمة، على تطوير مرافق رعاية صحية أكثر كفاءة بدعم من مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والقطاع الخاص. ونتيجة لذلك، أقامت حكومة ليسوتو شراكة بين القطاعين العام والخاص مع اتحاد شركات لبناء عيادة جديدة، ومستشفى إحالة وطني بسعة 425 سريراً، ولتجديد ثلاث عيادات للرعاية الأولية. وتقدم هذه المراكز الصحية مجتمعة الرعاية لأكثر من 25 في المائة من سكان ليسوتو. ومن خلال الاستعانة بمصادر خارجية لبناء وتشغيل شبكة صحية متكاملة، ومن خلال العقود القائمة على الأداء لزيادة المساءلة في تقديم الخدمات، تمكنت حكومة ليسوتو من تحقيق نتائج صحية أفضل والحفاظ على دورها كجهة مشرفة على القطاع الصحي. كما تمكن المستشفى الذي تم بناؤه حديثاً من الحصول على الاعتماد الكامل من مجلس اعتماد الخدمات الصحية في الجنوب الأفريقي، لينضم بذلك إلى مجموعة صغيرة من مرافق الرعاية الصحية العامة في جنوب الصحراء الكبرى التي تم اعتمادها<sup>(12)</sup>.

#### *المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المغرب*

45 - تشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها ملك المغرب في عام 2005، برنامجاً سياسياً وطنياً كبيراً يهدف إلى تهمين الرأس المال البشري وتحقيق تنمية شاملة تضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب، وذلك من خلال معالجة أوجه العجز المشخصة في مجال التنمية وإطلاق دينامية نافعة للتقدم الاجتماعي والرفاهية البشرية. وبعد 19 عاماً من تنفيذ هذه المبادرة، ومن خلال نظام متين للتنسيق والتواصل والرصد والتقييم، تم تحقيق الإنجازات التالية كأمثلة ملموسة على التنمية المستدامة المنصفة:

- أنشئ ما يقرب من 1 700 كيلومتر من المسارات والطرق، وُربط أكثر من 88 000 أسرة بشبكة مياه الشرب و 20 000 أسرة بشبكة الكهرباء؛
- قُدّم الدعم لأكثر من 2 000 مركز اجتماعي لضمان توفير الرعاية الجيدة للفئات الضعيفة؛

(12) World Bank, "Lesotho health network public-private partnership (PPP)", 19 February 2016; and Paul C. Webster, "Lesotho's controversial public-private partnership project", *The Lancet*, vol. 386, No. 10007 (2015).

- أنشئ أكثر من 130 منصة شبابية في 12 جهة، و 75 عمالة وإقليم، و 1 503 جماعات في المملكة. وقد استقبلت هذه المنصات أكثر من 380 000 من الشباب الذين استفادوا من خدمات الاستماع والتوجيه؛
  - أنشئ أكثر من 11 500 شركة وقدم الدعم لأكثر من 4 700 مشروع تعاوني، مما أدى إلى تفعيل مبدأ الاقتصاد الاجتماعي القائم على التضامن؛
  - أنشئ نظام صحي مجتمعي للتشجيع على اتباع نمط حياة صحي، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية، وتمكين حصول الأمهات والأطفال على تغذية أفضل، وذلك تنفيذاً لاتفاق مبرم بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛
  - استثمر في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وكذلك في صحة الأم والطفل والتغذية، خاصة فيما يتعلق بالحد من وفيات الأمهات (التي تُقدَّر حاليًا بما عدده 72,6 حالة وفاة للأمهات لكل 100 000 ولادة). وبالإضافة إلى ذلك، حدث انخفاض في معدل وفيات الأطفال والرضع، وذلك بفضل الدور الرئيسي لبرنامج التلقيح الوطني (المعمول به منذ أكثر من 30 عامًا). وكانت هناك أيضًا زيادة في نسبة النساء اللاتي استقن من استشارات ما قبل الولادة (88,5 في المائة). وكانت كل هذه الجهود مدعومة بحملة إعلامية قوية من أجل زيادة الوعي إلى حد كبير بأهمية أول 1 000 يوم من الحياة في بناء مستقبل واعد للأطفال. وتعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة التي يجري تنفيذها حاليًا على تحسين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛
  - أنشئ أكثر من 9 400 فصل دراسي، بالتنسيق الوثيق مع وزارة التربية الوطنية، مما مكن أكثر من 310 000 طفل من الاستفادة من التعليم الجيد في مرحلة التعليم قبل الابتدائي في المناطق الريفية. وبناءً على ذلك، ارتفع معدل التحاق الأطفال بالمدارس من 33 في المائة خلال العام الدراسي 2017-2018 إلى ما يُقدَّر بـ 83,5 في المائة للعام الدراسي 2023-2024<sup>(13)</sup>.
- 46 - ويستند نجاح المبادرة إلى القيادة القوية والملتزمة، بدءاً من أعلى سلطة في البلد وصولاً إلى القادة على المستوى دون الوطني، والتنسيق الوطني الشامل للجميع الذي يحشد المؤسسات العامة المحلية والوطنية على حد سواء، والحوكمة المتعددة المستويات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بمشاركة الحكومة على جميع المستويات، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، استناداً إلى مبادئ الحوكمة الفعالة.

#### صندوق الدعم الأفريقي للتعاون الدولي اللامركزي للحكومات المحلية - المغرب

- 47 - أنشئ صندوق الدعم الأفريقي للتعاون الدولي اللامركزي للحكومات المحلية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في آذار/مارس 2020، وتتولى وزارة الداخلية المغربية إدارته وتشغيله. والهدف منه هو أن تدخل الحكومات المحلية والإقليمية في شراكات مع السلطات المحلية الأجنبية الأخرى أو المنظمات الأجنبية من أجل تبادل ونقل المعارف والخبرات، وإنشاء آليات للدعم التقني، ودعم تنفيذ

(13) Fesnews Media, "The national initiative for human development: A quarter century of royal social work", 24 July 2024.

عمليات إضفاء الطابع اللامركزي، وتعزيز الحوكمة المحلية. ويشكل الصندوق جهة حاضنة لتطوير التعاون والشراكات بين الشمال والجنوب، والجنوب والشمال، وفيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، داخل أفريقيا.

48 - ويهدف صندوق الدعم الأفريقي للتعاون الدولي اللامركزي للحكومات المحلية إلى تحويل التعاون اللامركزي إلى شراكة أكثر استراتيجية بين الحكومات المحلية والإقليمية الأفريقية، للاستثمار في مشاريع وإجراءات التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية، وخلق فرص عمل، وبناء رأس المال البشري من خلال جهود بناء القدرات والتنمية، بما في ذلك التدريب والتعلم عبر الإنترنت، والتعلم من الأقران، والزيارات الميدانية، والجولات الدراسية.

49 - ويرتكز صندوق الدعم الأفريقي للتعاون الدولي اللامركزي للحكومات المحلية على نظام متين للحوكمة يدور حول مبادئ الحوكمة الفعالة وتعبئة الحكومات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية من المناطق الخمس في أفريقيا، وغيرها من أصحاب المصلحة والشركاء من جميع أنحاء العالم. ومساهمة صندوق الدعم محدّدة بنسبة 60 في المائة كحد أقصى من التكلفة الإجمالية للمشروع أو العمل وبسقف قدره 2,4 مليون درهم مغربي. وينبغي أن تساهم السلطات المحلية أو الإقليمية بنسبة 30 في المائة فيما يتعلق بالجانب المغربي و 10 في المائة بالنسبة للشريك الأفريقي. وساند صندوق الدعم، منذ إنشائه، 94 من المشاريع والأعمال واستفادت منه 92 حكومة محلية وإقليمية من 26 بلداً أفريقياً. وتبلغ الميزانية التي تم تعبئتها حتى الآن 185 مليون درهم مغربي، منها 112 مليون درهم مغربي قُدمت من صندوق الدعم<sup>(14)</sup>. ويعمل صندوق الدعم كأداة رئيسية لتعزيز السلام والتضامن والتنمية المنصفة والمستدامة في أفريقيا.

#### تعبئة الموارد المحلية والحوكمة الفعالة في غانا

50 - تشكل تعبئة الموارد المحلية آلية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأساس المنطقي الكامن وراء ذلك هو أنه من المرجح أن تكون التحويلات المقدّمة من الحكومة المركزية محكومة سياسياً وقد لا تتوافق بالضرورة مع المتطلبات المحلية. ففي كثير من الأحيان تكون الحكومات المحلية أكثر اطلاعاً على التفضيلات والاحتياجات المحلية وتكون في وضع أفضل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق نتائج منصفة نسبياً. وبناءً على ذلك، لجأت العديد من البلدان النامية إلى تفويض المسؤوليات إلى الحكومات دون الوطنية اعتقاداً منها بأن اللامركزية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة<sup>(15)</sup>. ويدعم هذا الاعتقاد الأدبيات النظرية التي تُظهر أنه من المرجح أن تكون الحكومات المحلية التي تعتمد على إيراداتها الخاصة أكثر كفاءة في توفيرها للمنافع العامة، بما في ذلك السلع<sup>(16)</sup> والخدمات البيئية.

(14) بوابة المديرية العامة للجماعات الترابية التابعة لوزارة الداخلية المغربية، انظر <https://www.collectivites-territoriales.gov.ma>

(15) انظر على سبيل المثال: Richard C. Crook and James Manor, *Democracy and Decentralization in South Asia and West Africa: Participation, Accountability and Performance* (Cambridge University Press, 1998)

(16) انظر على سبيل المثال: Timothy Besley and Stephen Coate, "Centralized versus decentralized provision of local public goods: a political economy approach", *Journal of Public Economics*, vol. 87, No. 12 (December 2003)؛ و Maria Flavia Ambrosiano and Massimo Bordignon, "Normative versus positive theories of revenue assignments in federations", in *Handbook of Fiscal Federalism*, Ehtisham Ahmad and Giorgio Brosio, eds. (Cheltenham, Edward Elgar Publishing, 2006)



51 - وذلك ما أكدته أيضًا التجربة العملية<sup>(17)</sup>، حيث أظهرت دراسة، على سبيل المثال، أن الأموال المولدة محليًا من قبل مجالس المدن الكبرى والبلديات والمقاطعات تُحسّن في الواقع من كفاءة المنافع والخدمات العامة المقدمة محليًا في غانا<sup>(18)</sup>. وعلى النقيض من ذلك، فإن التحويلات المقدّمة من الحكومة المركزية لا تُحسّن من كفاءة تلك المنافع والخدمات. ويمكن أن تساهم هذه الكفاءة بدورها في تحقيق الإنصاف نسبيًا في النمو والتنمية في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، فإن استكشاف السبل الفعالة التي يمكن من خلالها تحسين تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية.

52 - وعلاوة على ذلك، وللتخفيف مما يسمى بمتلازمات السياسات، أي الحالات أو الظروف التي لا تشجع التنمية المنصفة والمستدامة، لوحظ أن القيود التنفيذية، التي تأخذ شكل تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية في الحكومة المركزية، تشكل آلية حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصادات الأفريقية<sup>(19)</sup>. ومن المثير للاهتمام أن أهمية القيود التنفيذية لا تقتصر على الاقتصادات الأفريقية، إذ إنها ذات أهمية كبيرة لتنوع الصادرات على الصعيد العالمي، وفي البلدان النامية عموماً<sup>(20)</sup>. وفي المقابل، يعزز تنوع الصادرات النمو الاقتصادي الدائم ويمكن أن يزيد من فرص العمل الإجمالية، مع الحد من العمالة الهشة<sup>(21)</sup>، بما يتماشى على سبيل المثال مع الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، وهو أحد الأهداف قيد الاستعراض في عام 2025.

53 - بالإضافة إلى ذلك، تمثل القيود المفروضة على صلاحيات السلطة الحكومية التنفيذية أداة سياساتية قوية محتملة لتحقيق الحوكمة الرشيدة. فعلى سبيل المثال، ترتبط هذه القيود التنفيذية بشكل إيجابي للغاية بفعالية الحكومة، وهو ما ثبت أنه يساهم في الحد من الفقر في أفريقيا والعالم. ويبقى السؤال المطروح هو كيفية فرض مستوى عالٍ بما فيه الكفاية من القيود التنفيذية. وتتمثل إحدى سبل تحقيق ذلك في إدماج ما يكفي من الضوابط والموازن في دستور البلد وبالتالي الحد من صلاحيات السلطة الحكومية التنفيذية، وفي إنفاذ هذه الأحكام. إلا أنه من الناحية العملية، غالبًا ما يكون من الصعب جدًا تحقيق مثل هذا الإنجاز، خاصة في البلدان النامية حيث تكون هياكل الحوكمة عادة في طور التكوين. وهناك سبيل بديل ينطوي على استخدام "اللامركزية الفعالة"، والتي تتطلب استقلالية كافية على الصعيد المحلي، لا سيما في تعبئة الإيرادات.

(17) انظر على سبيل المثال، António Afonso and Sónia Fernandes, "Assessing and explaining the relative efficiency of local government", *The Journal of Socio-Economics*, vol. 37, No. 5 (October 2008) و Lorenzo Boetti, Massimiliano Piacenza and Gilberto Turati, "Decentralization and local governments' performance: How does fiscal autonomy affect spending performance?", *FinanzArchiv: Nara F. Monkam*, "Local municipality", *Public Finance Analysis*, vol. 68, No. 3 (September 2012) و productive efficiency and its determinants in South Africa", *Development Southern Africa*, vol. 31, No. 2 (2014).

(18) Isaac Otoo and Michael Danquah, "Fiscal decentralization and efficiency of public services delivery by local governments in Ghana", *African Development Review*, vol. 33, No. 3 (September 2021).

(19) Augustin Fosu, "African economic growth: productivity, policy syndromes and the importance of institutions", *Journal of African Economies*, vol. 22, No. 4 (2013).

(20) Agustín Kwasi Fosu and Abdul Fatawu Abass, "Domestic credit and export diversification: Africa from a global perspective", *Journal of African Business*, vol. 20, No. 2 (2019).

(21) United Nations Conference on Trade and Development, *Exports Diversification and Employment* (Geneva, 2018).

وفي هذا الصدد، فإن الإدارة الفعالة لتعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية، إذا ما أُريدَ تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز العمالة والحد من الفقر (22).

54 - وعلى الصعيد المحلي، تمثل الضرائب العقارية مصدراً رئيسياً للإيرادات ويتعين أن تركز عليها جهود تعبئة الموارد المحلية. وبناءً على ذلك، من بين ما يقرب من 80 من مقترحات المشاريع التي قُدمت للنظر فيها في عام 2020، كان المشروع الذي صنفته الهيئة العليا المعنية بأولويات غانا في أعلى مرتبة هو مشروع مصمم لرقمنة الرسوم العقارية والتجارية، لأن من شأنه أن يجعل تحصيل الضرائب أكثر كفاءة. وقد تأثر هذا الاختيار بشكل كبير بالإمكانات المتصورة للمشروع في تحويل الاقتصاد الغاني والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

55 - وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى دراسة حديثة استخدمت تكنولوجيا جديدة هي نظام Melchia لتحسين تعبئة الإيرادات (Melchia Enhanced Revenue Mobilisation System) الذي صُمم لتيسير تحصيل الإيرادات في إحدى البلديات في غانا. ويضم هذا النظام قاعدة بيانات جغرافية مكانية للعقارات، بالإضافة إلى برمجية لإدارة الإيرادات تهدف إلى تيسير عملية التحصيل. وتعمل هذه التكنولوجيا على تحديد عناوين العقارات وإرشاد محصلي الإيرادات إليها بغرض تسليم فواتير الضرائب، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً في العديد من البلدان النامية التي تعاني من مشكلة عدم اكتمال عناوين العقارات. ويتم إدخال جميع المسائل ذات الصلة بعملية تحصيل الضرائب في النظام. وتوفر هذه التكنولوجيا أيضاً واجهة بينية مع الإدارة بغرض رصد أنشطة محصلي الإيرادات بصورة آنية. فقد ساهمت في زيادة تسليم الفواتير بنسبة 27 في المائة وتحصيل الضرائب بنسبة 103 في المائة في إحدى البلديات في غانا (23). وبالتالي، يُنصح في المستقبل باستخدام مثل هذه التكنولوجيات لتوسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية في غانا. ومن المأمول أن يتم توسيع نطاق هذا النهج ليشمل بلداناً نامية أخرى، في محاولات للتعجيل بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على نتائج إنمائية مستدامة في الأجل الطويل.

56 - وينبغي الإشارة إلى أنه في حين أن تعبئة الموارد المحلية أمرٌ ضروري لتحقيق تنمية طويلة الأجل ومنصفة، فإنها ليست كافية بأي حال من الأحوال، نظراً لاحتمال توزيع الموارد بين المناطق بصورة غير متساوية (على سبيل المثال بلديات المدن الكبرى مقابل البلديات الريفية). ومن ثم، قد تكون هناك حاجة إلى إعادة توزيع الإيرادات بين المناطق بشكل عادل من أجل تحقيق نتائج منصفة على نطاق البلد، وهو الدور الذي يقع على عاتق الحكومة المركزية.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

57 - مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الحكومات أن تعيد تركيز الاهتمام على زيادة الشمول والإنصاف. ولا بد من التركيز بشكل أكبر على الفئات المهمشة والضعيفة،

Augustin Kwasi Fosu, "Governance, politics, and economic development: some African (22) perspectives", *Governance and Politics*, vol. 1, No. 1 (2022)

James Dzansi and others, "Technology and tax capacity: evidence from local governments in Ghana", (23) NBER Working Paper, No. 29923 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2024).

ولا سيما النساء والأطفال والشباب، خاصة على الصعيدين دون الوطني والمحلي حيث تكون أوجه التفاوت أكثر وضوحاً. وغالباً ما تفتقر هذه الفئات إلى ما يكفي من الموارد الاجتماعية - الاقتصادية، وتتأثر بشكل خاص بالأزمات المتعددة المستمرة وهي عرضة لخطر التخلف عن الركب. ومن المطلوب التحلي بالإرادة السياسية والتصميم على ترجمة المعارف إلى أفعال.

58 - وتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة للجميع باعتباره الهدف النهائي يستدعي اتباع نهج كلي ومتعدد الأوجه، بحيث يُدمج النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويمكن لمثل هذا النهج أن يساعد على توفير فرص متكافئة للجميع وعلى الوصول حتى إلى الفئات الأكثر ضعفاً، وانتشالها من الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية لها، وتعزيز كرامتها، وتوطيد قدرتها على الصمود. ويمكنه ضمان تنمية مستدامة شاملة وعادلة للجميع، بما في ذلك للأجيال القادمة.

59 - ولتحقيق ذلك، المطلوب إعمال الحوكمة المنصفة، التي تشمل تطبيق سيادة القانون والتفاسم العادل للسلطة، والتوزيع العادل للثروات والموارد والفرص داخل المجتمع. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يكمن في تفعيل تكافؤ الفرص للجميع في النواحي كافة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية)، وضمان الشمولية والإنصاف بشكل منهجي. وقد أثبتت المبادئ الأحد عشر للحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة أنها مرجع قِيم للحكومات الوطنية ودون الوطنية في سعيها لتحقيق تنمية مستدامة منصفة وملبية للاحتياجات.

#### *الاستثمار في رأس المال البشري*

60 - يستند تنفيذ خطة عام 2030 والتنمية المستدامة لأي بلد، أولاً وقبل كل شيء، على الإمكانيات البشرية لمؤسساته ومنظماته وأقاليمه ومجتمعاته المحلية. وبالتالي، فإن الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يصبح أولوية. ويعني ذلك ضرورة تعزيز تكافؤ الفرص في مجالات التعليم والعلوم وتبادل المعارف. ومن المهم توسيع فرص الحصول على التعليم العالي الجودة على جميع المستويات، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي.

61 - ولتحسين متوسط العمر المتوقع وخفض عبء الأمراض، فإن الاستثمار في برامج الصحة العامة والبنى التحتية للرعاية الصحية، فضلاً عن ضمان الحصول على الخدمات الصحية الضرورية، أمر بالغ الأهمية.

#### *تعزيز المؤسسات العامة وممارسات الحوكمة الفعالة*

62 - المؤسسات القوية والحوكمة الفعالة والالتزامات بحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة والشفافية هي شروط أساسية لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضاً إلى بناء الثقة في الحكومة وإيجاد بيئة داعمة ومستقرة للنمو الاقتصادي.

63 - والمطلوب هو وضع استراتيجيات سليمة ومحددة الأهداف لمعالجة التحديات والفرص الفريدة لكل بلد، اعتماداً على إمكانياته ورؤيته وقيادته. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، يمكن تنفيذ استراتيجيات ونهج مختلفة، من قبيل العمل اللائق، والضرائب التصاعدية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، وإيجاد أسواق العمل الشاملة للجميع.

64 - ويمكن إعطاء أولوية أكبر للإصلاحات التي تكافح الفساد وتحد منه، وتُحسِّن فعالية القطاع العام، وتتيح مزيداً من المشاركة في صنع القرار.

#### تحسين الربط بشبكات الاتصال والبنى التحتية

65 - هناك حاجة إلى تطوير بنى تحتية وشبكات اتصال متينة ومستدامة، بما يشمل سد الفجوات الرقمية. ويمكن أن يعزز ذلك التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن لتحسين البنى التحتية في مختلف المجالات، مثل الصحة والطاقة والمياه والصرف الصحي والإسكان والنقل، أن يزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، ويعزز القدرة التنافسية، ويُحسِّن مستويات المعيشة.

#### الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي

66 - إن دعم الفرص للجميع من خلال إنشاء مجتمعات محلية ومدن مستقرة ومستدامة يتطلب تغييراً في العقليات، وقدرةً على التكيف، وتعاوناً بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك بين القطاعين العام والخاص.

67 - ويستدعي ذلك اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله وتغييراً في الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الدولة والأعمال التجارية الخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبحثية والمواطنون معاً لتحقيق التنمية المنصفة والمستدامة. ولا بد من إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة بطريقة تشجع الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية على العمل معاً والمشاركة في إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة والمشاركة في تصميمها.

68 - وتماشياً مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، فإن التعاون والشراكات على الصعيد الدولي أمر بالغ الأهمية لتيسير التنمية المنصفة والمستدامة. وسيكون الانخراط بنشاط في المنتديات المتعددة الأطراف، والسعي إلى إقامة شراكات استراتيجية، والاستفادة من المساعدة التقنية والمالية، أمراً بالغ الأهمية. فالمسؤوليات المشتركة هي عنصر أساسي لضمان عدم تخلف أي بلد عن الركب. كما أن تعزيز أشكال متنوعة من التعاون والشراكات على الصعيد الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصر أساسي أيضاً لأن مثل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ في الاعتبار واقع الشركاء المعنيين واحتياجاتهم.